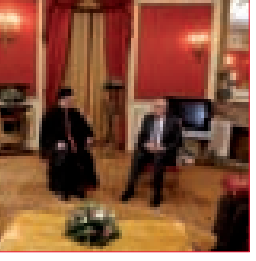


مجلس الوزراء
أحال الجرائم
الإرهابية إلى
المجلس العدلي



الراعي التقى
سليمان وتشاور
مع الحريري
هاتفياً؛ لانتخاب
رئيس على
مستوى الظروف



«عبوة» في بعلبك
تصيب عاملاً
وأربعة صواريخ
على الهرمل



لقاء في منزل
يحيى سكاف
بمناسبة
«يوم الأسير»
ودعوة لأسر جنود
صهاينة لمبادلتهم
بالأسرى

يموت الإنسان
إذ تموت نزعته
الإنسانية



تيتو فيلانوفا...
وداعاً

تشااور الرااعي والحريري يقرر مصير الأربعااء الرئاسي كسر عظم بين المحكمة الدولية والحرية يقوده شمس الدين ورياشي



(الدااتي ونورا)

مجلس الوزراء مجتمعاً في السراي

كتب المحرر السياسي

تصدّرت قرارات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري باستدعاء مؤسستين زميلتين، هما تلفزيون «الجديد» وصحيفة «الأخبار» للمثول أمام المحكمة بتهمة التحقير أيّ ما يعادل القذف والذم في مصطلحات القانون اللبناني، واجهة الاهتمام التدقيق القانوني والسياسي بالخطوة يتعدى برأي رجال القانون، الصلاحيات التي يتضمّنها التفويض للمحكمة في اتفاقية إنشائها، سواء مع الدولة اللبنانية أو عبر المؤسسات الدولية التي منحتها التفويض، فسلطة المحكمة القانونية ونطاق صلاحياتها يتحددان بصفتهما محكمة استئنائية لا يجوز التوسع في تفسير النصوص التي تحدّد مهامها إلا بمقدار التوقف عند حدود صلاحية القضاء الأصلي المالك للصلاحيات المطلقة، وهو هنا القضاء اللبناني.

(النتمة ص10)

2 القصة الكاملة لخفايا ترشيح جعجع «الخليجي»

معايير الرياض لرئيس الجمهورية العتيد

يوسف المصري - «البناء»

قبل نحو أسبوعين ورد نياً مقتضب من الرياض يفيد بأن السفير السعودي في لبنان علي العسيري سيعود إلى بيروت. الخبر بدا في الظاهر عادياً، ولكن من يعرف تجري الأمور السياسية في السعودية، يدرك أن إعطاء إشعار مسبق بعودة سفير ليس أمراً من دون خلفيات. الدبلوماسية في الرياض حذرة في التعبير عن تحركات دبلوماسيتها، وغالباً ما يتعدّد تحت غطاء من التواضع الإعلامي.

ولذلك تتوقف خبراء في السياسة السعودية أمام تعضد الرياض نشر خبر عودة العسيري الذي كان قد غادر لبنان قبل أشهر تحت عنوان الاحتياط الأمني، لا سيما بعدما برزت تسريبات وحتى معلومات عن وجود صلة بين تجنّبات شهدها لبنان ووجود دور فيها لمسؤول الاستخبارات العامة في السعودية المقال بنذر بن سلطان. وبرأي هؤلاء فإنّ تعضد الخبر أن يضرب لعودة العسيري موعداً محدداً وهو بداية شهر أيار، إنما هدف للإشارة إلى أن بداية هذا الشهر ستحمل تغييرات إقليمية ودولية يمكن البناء عليها، وقد تكون

(النتمة ص10)

نقاط على الحروف

إعلام لحس المبرد. علامتان لاغيتان لجمعج

المخيمات والمصالحات. محسومة للمالكي

ناصر قنديل

– الاعتداء الذي تعرّض له الصحافة اللبنانية من بوابة المحكمة الدولية يظنّه البعض بذمته الفئوية محصوراً بالمؤسسات التي استهدفها، وربما يفرك البعض يديه شماتة باستهداف مؤسسات إعلامية تنتمي إلى الخيار الواقف على الصفة الأخرى في الشؤون اللبنانية والإقليمية، بل وخصوصاً في الانقسام اللبناني حول دور المحكمة، فيظنّ البعض المؤيد للمحكمة من الإعلاميين أنّ مرافعته عن عدوان المحكمة على الصحافة والحرية في لبنان تتسجم مع خياره السياسي، من دون أن ينتبه إلى أنّ كلّ قضم لجزء من مساحة الحرية الإعلامية مهما كان السبب وأياً كانت الجهة الفاعلة أو الجهة المفعول بها، هو قضم لمساحة مشتركة يتنمّع بها كل اللبنانيين وكل العاملين في مجال الإعلام، والصمت أو بصورة أشدّ الترويح له هو تنازل غيبي عن واحدة من أهم المنجزات والمكتسبات التي راكمتها الصحافة اللبنانية وراكمها الرأي العام اللبناني، لحساب قيم الحرية، والحال هنا للصامتين والشامتين هو حال لحس المبرد للمستلّط بطعم دم لسانه، قبل أن يهوي أمام عينيه نصفه المبتور.

– تسال سفير دولة غربية في بيروت، في عدد أصوات النواب الشيعة والدروز الذين صوتوا لسفير جعجع، وعدد النواب السنة الذين صوتوا له من طرابلس، والنواب المسيحيين الذين صوتوا له من جبل لبنان، ولما قيلت له النتيجة علق قائلاً: إنّ سقط جمعج بالعلامتين اللاغيتين في مادي الشيعة والدروز، وسقط بنيل علامة دون المعدل بكثير بمادتي السنة والمسيحيين.

– الاتصالات الجارية للبدء بتطبيق خطة أمنية فلسطينية للمخيمات، خصوصاً في عين الحلوة تجري على إيقاع نتائج المصالحات الفلسطينية، وتقادي لمحظور البدائل التي كانت واردة على طاولة المسؤولين عن ملف إنهاء امتدادات القاعدة في المخيمات لتأمين الجوار اللبناني لها من جهة، وإنهاء فرص حصولها على الملاذات الأمنة بعد حرب القلمون من جهة أخرى، ومن المهم أنّ التنظيمات الإسلامية في المخيمات تبدي استعدادها لتسليم أي مطلوب للأجهزة الأمنية اللبنانية، وهو الشرط الذي تبلغه المعنويون بالخطبة من مدير عام الأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم.

– يقول إعلامي كويتي معروف بعادته لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، أنّ نتائج الانتخابات العراقية تبدو محسومة بنيل لائحة المالكي ثلث المقاعد في البرلمان المقبل، بزيادة عن حصته في الانتخابات السابقة تزيد على العشرة مقاعد، وأنّ تحالف النصف زائداً واحداً لتسمية المالكي لتشكيل الحكومة يبدو سهلاً عليه، لكن الرهان السعودي هو على متابع تأمين ثلثي البرلمان لتشكيل الحكومة ما لم تضع إيران ثقلها كما في المرة السابقة لحساب نجاحه، بينما يراهن السعوديون هذه المرة على التوصل مع الرئيس الإيراني الجديد إلى التفاهم على رئيس تثقّ به إيران لكنه لا يستفزّ السعودية يُعقد له لواء تشكيل الحكومة.

إيران دولة إقليمية عظمي بامتياز

محمد صادق الحسيني

من طهران التي لم أزرها منذ أشهر أكتب لكم صريحاً ومباشراً... الوضع الداخلي تحت السيطرة تماماً، والخيارات «الروحانية» حينها وكيفما تحركت تبقى «تحت الكساء»، أحب البعض ذلك أم كره! العلاقة مع واشنطن متعترّة، وجدار انعدام الثقة والفرارة لا يزال على حاله، رغم سعي أوباما للحديث إلى كسب ثقة البعض المرتعش في محاولة لتقسيم الداخل إلى موال ومعارض للتوسية المجهولة الهوية والغامضة...!

التوافق على النووي لا يمكن أن ينجز البتة من دون تكريس حقوق إيران الأساسية المشروعة، ولن يجرؤ أي من أفراد الطبقة السياسية على تجاوز خطوط «الكساء» الحمراء... ليس في الأفق حتى الآن سوى التوافق الإطاري العام ولن يجرؤ أحد، أي أحد، على التقريب بالوثائق ولا شيء في الأفق سوى التمهيد ستة أشهر أخرى...! إيران القيادة العليا تمارس «الدبلوماسية البطولية» باتقان شديد، فلا هي تمنع المرتعشين والمتفائلين حتى الغفلة من الحراك، ولا هي تكيح موجات التذخّر الشعبي العفوي منه والمنظم من شدة انبطاحية البعض.

فئة حراك كبير، وكبير جداً، على امتداد تضاريس المجتمع الأهلي وشبه الكومي في اتجاه الدفاع عن الهوية الاستقلالية الفكرية منها والاقتصادية

(النتمة ص10)

نفت الأمم المتحدة الإنهاء التي ترددت عن تقديم المبعوث الدولي إلى سورية الأخضر إبراهيمي استقالته من مهامه، وأكد ناطق رسمي باسمها أن إبراهيمي سيحضر إلى نيويورك الأسبوع المقبل.

إلى ذلك، جددت موسكو تأكيدها على سياستها المبدئية والثابتة، الداعية للإسراع بإيجاد حل سياسي دبلوماسي للأزمة في سورية، وأكدت «أن مزاعم استخدام دمشق لأسلحة كيميائية هي اتهامات كاذبة وباطلة تمثل محاولة جديدة لإيجاد ذريعة من أجل التدخل واستخدام القوة»، مشيرة إلى «أن معارضي الحكومة يواصلون فبركة الادعاءات حول استخدام الحكومة هذه الأسلحة».

وأشارت وزارة الخارجية الروسية في بيان أمس إلى أن «مثل هذا التطور لأمور لا يلقى الارتياح لدى بعض الأطراف، حيث تستمر عمليات افتعال الاتهامات ضد القوات الحكومية في مزاعم مختلفة بانها تستخدم المواد الكيميائية السامة».

ولفتت الخارجية إلى أن المعلومات الموثوقة المتوافرة لدى الجانب الروسي تفيد أن «مثل هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة، ولا تتطابق مع الواقع وأن الهستيريا الكيميائية الجديدة المعادية لسورية تبعث

عن الغرض الحقيقي لمطالبتها الذين لا يفوتون محاولة للعثور على ذريعة للتدخل العسكري في سورية، ويجري كل ذلك في ظروف حين تقود منظمة نزع الأسلحة الكيميائية بوصف عملية نزع هذا السلاح بانها تجري بشكل ناجح، وأن إخراج المواد الكيميائية السامة منها يمكن أن ينتهي في موعده المحدد».

(النتمة ص10)

السيادة والرئاسة والكيماوي وازدواجية المعايير

د. فيصل المقداد

نائب وزير الخارجية السورية

التصاعد في الهمجية التي تتناول عزم الدولة السورية على إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها ووفقاً لنصوص الدستور السوري، تريد الإيحاء عبر ما يجري الرّجّ به من أرقام وتحليلات ومقارنات ومقاربات، أنّ الدولة في سورية كيان اسمي لا حول له ولا قوة، وعاجز عن قيادة العملية الدستورية التي يمثلها الاستحقاق الرئاسي، مما يستدعي تدخلاً خارجياً إما لإنجاز صفقة سياسية تحدث تغييراً جوهرياً في بنية الدولة لصالح إدخال مكثّر يمثله الائتلاف المعارض ومنحه دوراً محورياً عبر صيغة الأخضر الإبراهيمي لمؤتمر جنيف، التي فشلت في تحقيق أي نجاح لتناقضها مع نصوص جنيف واحد من جهة، ومع مقومات السيادة السورية أساساً، وإما معاملة سورية كدولة فاشلة يضع مجلس الأمن الدولي يده عليها بصيغة انتداب ووصاية، فيُصدّر لها إعلاناً دستورياً ويُكلف من يدير مرحلة وضع دستور جديد والإشراف على العمليات الانتخابية التي تنتج منه.

هذه المقاربة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية وتردّها المستويات الدولية التابعة للأمم المتحدة من الأمين العام إلى مبعوثه لسورية وما بينهما من مفاصل تتعاطى الشأن السوري، تتجاهل المواجهة الدائرة مع الإرهاب في سورية، وهو ذات الإرهاب الذي يجد من يجرّ له ويخترع له الذرائع ليصنّفه في دائرة ردود الفعل المفهومة والمشروعة والدفاعية، بمثل ما كان ولا يزال يجد من يؤويه ويموله ويؤمّن له الملاذات والممرّات للوصول إلى الجغرافيا السورية من الذين يفتحون النار على الاستحقاق الدستوري الرئاسي الأهم في تاريخ سورية ومؤسساتها السياسية.

بين هذه وتلك يُطرح السؤال: هل تعرف الحكومات الغربية حقيقة قدرات الدولة السورية وتصّر على تجاهلها؟ هل تترك الجهات التي تشكك بأهلية الدولة السورية على رعاية الاستحقاق الدستوري الرئاسي، أنّ الدولة في سورية مؤهلة لذلك وأكثر، وهي تقول ما تقول من طعن وتشكيك وفي سياق حرب نفسية تهدف إلى الإبتزاز وتحسين مواقع التفاوض؟ هل في سجل المتابعة التي تجريها هذه الدول والهيئات والمنظمات والمسؤوليات الدولية السورية ما ينفي كل ما تتضمّنه بياناتها، ويؤكد أنها تمارس النفاق والدجل وتوغّل في اعتماد معايير مزدوجة في تقييم قوة ومتانة وتماسك وفاعلية أجهزة ومؤسسات الدولة في سورية؟

(النتمة ص10)

«رئيس لا يخجل حاضره بماضيه»...

د. عصام نعمان*

في معرض تعداد الموصفات المطلوب توافرها في رئيس الجمهورية، يُنسب إلى البطريك الماروني الأسبق مار نصرالله بطرس صفير قوله: «مطلوب رجل لا يخجل حاضره بماضيه». لست أدري ما إذا كان صحيحاً ما يُنسب اليوم إلى صفير من أنه يؤيد مرشحا لرئاسة الجمهورية يُجمع أكثر من نصف اللبنانيين على أنّ حاضره يخجل فعلاً بماضيه.

لما السبيل إلى اختيار مواطن للرئاسة لديه من الموصفات الحميدة ما يجعله بمنأى عن الاتهام بأن حاضره يخجل بماضيه؟ أرى أنه صعب جداً، إن لم يكن مستحيلًا تحقيق هذا المطلب المحق في ظل الآلية الحالية التي يجري بموجبها انتخاب رئيس الجمهورية. فالمادة 49 من الدستور تنص على أنّ يُنتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويُكتفى بالأغلبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته. ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنياحة وغير المانعة لأهلية الترشح. كما أنه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظائفهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.

ليس أدلّ على غموض هذه المادة وعدم دقة إجراءاتها من أنها تعرّضت منذ إقرار الدستور في 23/5/1926 إلى خمسة تعديلات، ومع ذلك جرت مخالفتها مرات عدة كانت أخيرتها يوم انتخاب الرئيس الحالي العماد ميشال سليمان في 25/5/2008.

الواقع أنّ الدستور برّمته يشوبه الكثير من الغموض وعدم الدقة بدليل أنه تعرّض للتعديل عشر مرات، وأنّ تعديلاته تناولت 78 مادة من مجموع مواد الـ 102، وأنّ بعض المواد تكثّر تعديله خمس مرات!

(النتمة ص10)

* وزير سابق